

موقف المملكة العربية السعودية من
تقرير التوصيات ونتائج اللقاءات التشاورية في المنطقة العربية
بشأن إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥
الاحد ١٤ سبتمبر ٢٠١٤

بداية: تشكر المملكة العربية السعودية جامعة الدول العربية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري ومحافظة جنوب سيناء ومكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNISDR على الاستضافة وهذا التنظيم الجيد لهذا الاجتماع حول الحد من مخاطر الكوارث والذي يعقد تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٤-١٦ سبتمبر ٢٠١٤م بشرم الشيخ مصر، بشأن إعداد إطار عمل جديد خاص بالحد من مخاطر الكوارث ما بعد ٢٠١٥م، والذي سيتم اعتماده في المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث والمقرر عقده في الفترة من ١٤-١٨ مارس ٢٠١٥م في سنديا اليابان.

أود أن أعرب عن وجهة نظر وفد المملكة العربية السعودية حول ما جاء في التوصيات ونتائج اللقاءات التشاورية في المنطقة العربية بشأن إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥م، والذي نرى أنه لا يعكس واقع حال الدول العربية واطواعها ككل، وذلك نظراً لكون التقرير بني على لقاءات تشاورية لعدد محدود من الدول العربية، كما انه تجاهل الأخذ بالآستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث التي اعتمدت في مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الثانية والعشرين (٢٢) ببغداد عام ٢٠١٠م، وقد كان من الاجدر أن يتم التركيز على وضع آلية لتفعيل تلك الاستراتيجية بالوطن العربي.

كما ان التقرير يوصف و يوحي بنظرة سلبية تجاه الإرادة السياسية وضعف وعي المسؤولين في الدول العربية وضعف القاعدة المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث، وشمل بها جميع الدول العربية، وهي عبارات غير لائقة تجاه مسؤولي دول المنطقة العربية، وهذه النظرة غير مقبولة ايضاً إذ أن العديد من الدول العربية من ضمنها المملكة العربية السعودية قد بذلت جهود في هذا المجال.

ثانياً: انتهج التقرير التركيز على موضوع التغير المناخي بإعطائه حيز كبير وربطه بحدوث الكوارث، ولم يركز على سبل الحد من الكوارث الطبيعية كالزلازل، والفيضانات، والجفاف، والاعاصير، وهذا يعتبر تدخلاً في اتفاقية الامم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، وبنفس القدر أشار التقرير إلى وجود دلائل على حدوث التغير المناخي في البلدان العربية وهذا يتنافى مع تأكيد التقرير بعدم وجود أبحاث ودراسات محكمة في الدول العربية

بهذا الخصوص، بالإضافة إلى وجود العديد من التناقضات مع تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي IPCC .

ثالثاً: في نفس السياق اقترح التقرير على الدول تبني التأمين على مخاطر التغير المناخي مع انه من الناحية العلمية ووفقاً لتقارير شركات التأمين بعدم امكانية التأمين على تلك المخاطر نتيجة لإرتفاع نسبة عدم اليقين العلمي فيها. علاوة على تبني التقرير لموقف الدول المتقدمة بأن التكيف مع تغير المناخ هي مسؤولية وطنية محلية يمكن للدول العربية تحمل تكاليف مخاطرها والتأمين عليها دون ذكر تحمل الدول المتقدمة مسؤولياتها تجاه ذلك، بيد ان وحسب مبدأ خطة بالي فإنه على الدول المتقدمة تقديم المساعدات المالية والتقنية، وبناء القدرات للدول النامية ومن ضمنها دول منطقتنا العربية وذلك وفق الاخذ بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والواردة ضمن الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي. ومن الغريب ان يدعو التقرير بدلاً من ذلك إلى ان تقوم دولنا النامية بإنشاء صناديق وطنية ولم يتطرق إلى التزامات الدول المتقدمة حيالها. تقرير م.ه

وبالجملة يمكن اعتبار التقرير بمثابة سرد انشائي لا يعكس الواقع ولا يدعونا في المملكة العربية السعودية على الأخذ بما ورد فيه من توصيات، ولا القبول به، بل نرى أن يتم عقد مشاورات ثنائية مع مختلف الدول العربية بشكل أكثر شمولاً بما فيها دول الخليج العربية، ومن ثم عقد ورشة عمل للدول العربية لبحث وضع آلية لتفعيل الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠ بما يتماشى مع اطار عمل الحد من مخاطر الكوارث.

د. نايف بن صالح شلهوب

المملكة العربية السعودية

٩
١٤
١٤

لما نظرت الى ان يتم اعباء
نصر هذه المراجعة
جزءاً من تقرير المؤتمر
تأكيداً للموقف المعلن بها ونؤكد.